

Distr.: General
4 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الخامسة

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير بعثة لجنة بناء السلام الموفدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في
الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

أولاً - الاستنتاجات والمسائل الرئيسية

- ١ - أجرى وفد من تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام زيارة ميدانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ترأسه يان غرولز، رئيس التشكيلة. وكان الوفد مؤلفاً من ممثلين عن بلجيكا وبنغلاديش وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وفرنسا والاتحاد الأوروبي ومكتب دعم بناء السلام. وأرقت بهذا التقرير اختصاصات البعثة التي وافقت عليها التشكيلة.
- ٢ - وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورؤساء أقسام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إحاطة إلى الوفد. الذي التقى برئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ووزير الدولة المكلف بالتخطيط، ووزير الخارجية، والوزير المسؤول عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووزير العدل، ورئيس الجمعية الوطنية، والوسيط الوطني. والتقى أيضاً باللجنة التوجيهية المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة القطاعية المعنية بإصلاح القطاع الأمني، واللجنة التوجيهية المعنية بصندوق بناء السلام، ولجنة الشركاء الخارجيين، والسفراء الأفارقة، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، وممثلين عن المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الوفد في الجلسة الافتتاحية للمشاورات المتعلقة بالعدالة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى التي عُقدت في الجمعية الوطنية ونظمتها شبكة



عمل البرلمانين العالمي، وأدلى خلالها رئيس التشكيلة ببيان. وأجرى الوفد زيارة كذلك إلى سجن نغارابا المركزي في بانغي، وزيارة ميدانية إلى انديلي (في المنطقة الشمالية الغربية).

٣ - وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، قدمت إحاطة إلى الوفد بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار أبرم مؤخرا بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وهو الجماعة المتمردة الرئيسية الوحيدة التي ما زالت خارج عملية السلام والتي بات من المنتظر أن توقع اتفاق ليرفيل للسلام الشامل وأن تنضم قريبا إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلم الوفد أيضاً أن الجبهة الشعبية للإصلاح، وهي ميليشيا تشادية مجهزة تجهيزاً جيداً يقودها بابا لاديه، تشكل حالياً التهديد الأمني الرئيسي. ولم تثمر المفاوضات بين بابا لاديه وحكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن إعادة لاديه إلى تشاد عن أي نتائج، علماً أن بابا لاديه قد جند مقاتلين جدد من العناصر الوطنية والأجنبية المنتمية إلى جماعات عرقية مختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمثل جيش الرب للمقاومة تهديداً للسكان أيضاً، ولا سيما في جنوب شرق البلد، رغم أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تدعي بأنه تم الحد من قدرته على إلحاق الأذى. ولم تنفذ بعد استراتيجية الاتحاد الأوروبي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

٤ - وفيما يتعلق بتواجد بعثة توطيد السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وسط وشمال البلد، أعربت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن ثقتها بأن تعزيز القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى سيصبح سحب البعثة في غضون إطار زمني مدته سنتان. وفي حين ينبغي تشجيع إمساك البلد بزمام الحالة الأمنية، أعرب ممثلون للمجتمع الدولي عن قلقهم إزاء إمكانية حدوث فراغ أمني عند انتهاء مدة الولاية الحالية لبعثة توطيد السلام في عام ٢٠١٣. لكن رئيس الدولة أبقى المجال مفتوحاً أمام تمديد ولايتها.

٥ - ووفقاً للاختصاصات الموكلة إلى بعثة لجنة بناء السلام، ذكّر الرئيس سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالتزامات الحكومة التي أعلن عنها رئيس الوزراء في إعلانه السياسي العام أمام الجمعية الوطنية في أيار/مايو ٢٠١١ وجرى تكرارها في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء المعقودة في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠١١ على صعيد الإصلاح الانتخابي وسيادة القانون والحكم السليم ومكافحة الفساد. وأشار الرئيس أيضاً إلى تقلص مجال العمل السياسي منذ انتخابات عام ٢٠١١، وشدد على الحاجة إلى إجراء مشاورات موسعة مع جميع القوى السياسية والمجتمع المدني. ونظراً للأغلبية الكبيرة التي يتمتع بها الحزب الحاكم في البرلمان، يرى المجتمع الدولي أنه ينبغي للحزب إقامة الجسور والسماح للمعارضة بحرية الاجتماع والتعبير. وذكر الرئيس أنه ينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ

التزاماتها قبل إحاطة مجلس الأمن بشأن الحالة في البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مما سيتيح للمجلس أن يحيط علماً بتلك الخطوات في بيان رئاسي وأن يعزز إرادة المجتمع الدولي مواصلة مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦ - وأوضحت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن الحالة السياسية تتعزز مع إتمام الدورة الانتخابية لعام ٢٠١١ التي أجريت على نحو شامل للجميع وشفاف ومنحت الحزب الحاكم أغلبية كبيرة. وأكدت أن الإصلاحات المعلن عنها ستنفذ في الوقت المناسب، وأيدت الرأي القائل إن اجتماع مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر سيتيح فرصة جيدة لتقييم التطورات الإيجابية. وأوضح رئيس الوزراء أن الدروس المستخلصة من الدورة الانتخابية لعام ٢٠١١ والخبرات المكتسبة من البلدان المجاورة ستؤخذ في الحسبان في إصلاح قانون الانتخابات ولدى إنشاء أمانة تقنية دائمة للتحضير للعمليات الانتخابية المقبلة. وأكد كل من رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية للوفد أن مشاورات موسعة وشاملة للجميع ستعقد في هذا الصدد، لكنهما لم يلتزما بجدول زمني محدد. وذهب رئيس الدولة إلى أنه مستعد للعمل مع معارضة مسؤولة، مُردفاً أن لا وجود، في اعتقاده، لمثل هذه المعارضة للأسف. وأعلن رئيس الوزراء أيضاً أن اللجنة المعنية بمكافحة الفساد قد أنهت مشاوراتها الموسعة مع جميع طبقات المجتمع وستعقد حلقة دراسية وطنية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من أجل وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

٧ - وناقش الوفد كذلك العلاقة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وصندوق النقد الدولي بعد أن كشفت بعثة للصندوق إلى البلد في تموز/يوليه ٢٠١١ عن إنفاق غير موثق في عام ٢٠١٠. وكان الغرض من إيصال بعثة الصندوق للتفاوض بشأن ترتيب جديد في إطار التسهيل الائتماني الممدد بالنظر إلى انقضاء مدة الترتيب السابق. بموجب التسهيل الائتماني الممدد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وكانت النتائج محيية جداً للأمل، بحيث لم يُعد اعتماد برنامج جديد خياراً مطروحاً حالياً، ويعزى ذلك جزئياً إلى الإخلال بالإدارة السليمة للمالية العامة خلال فترة الانتخابات. وشدد الرئيس على أهمية العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي وتطبيع العلاقة مع صندوق النقد الدولي لاستعادة ثقة الجهات المانحة الأخرى، وأوصى بأن يقوم رئيس الدولة بإرسال وفد رفيع المستوى إلى واشنطن العاصمة قريباً لهذه الغاية. وأوضح أيضاً أن عدم مشاركة وزير المالية في الاجتماع السنوي الذي عقده صندوق النقد الدولي في خريف عام ٢٠١١ والرسائل التي بعث بها لاحقاً للمطالبة باتفاق احتياطي جديد لم يُنظر إليهما بعين الرضا من جانب صندوق النقد الدولي. وأحاط رئيس الدولة ورئيس الوزراء علماً بتلك الاقتراحات.

٨ - وناقش الوفد باستفاضة أيضاً التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الاجتماع مع اللجنة التوجيهية المعنية بهذه العملية، أوضح الوزير المسؤول عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنه جرى الانتهاء من مرحلتي نزع سلاح وتسريح نحو ٨٠٠ ٤ مقاتل في المنطقة الشمالية الغربية. ومن شأن التوقيع المنتظر لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام على اتفاق السلام الشامل أن يضيف قرابة ٣٠٠٠ من المقاتلين المسلحين تسليحاً جيداً إلى قائمة الذين ينبغي نزع سلاحهم في المنطقة الشمالية الشرقية. وأوضحت اللجنة التوجيهية أيضاً أنه في حين تمت تغطية تكلفة مرحلتي نزع السلاح والتسريح من قبل الحكومة بواسطة أموال الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومن قبل صندوق بناء السلام ومكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه لا تتوفر حالياً أي أموال لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠١١. وتبلغ التكلفة الحالية لأنشطة إعادة الإدماج ١٩ مليون دولار لكنها سترتفع إلى ٢٥ مليون دولار حينما تشمل تلك الأنشطة تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم إلى الأمين العام طلب لتمويل عمليات المنسق الوطني المعني بإعادة الإدماج بواسطة صندوق بناء السلام، بمبلغ قدره ١,٩ مليون دولار. وشجع الرئيس اللجنة التوجيهية على تحديد مبالغ متفق عليها بشأن تكلفة الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج وأعلن أنه سيبدل جهوداً لتعبئة الموارد في هذا الصدد.

٩ - وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، شدد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليون على الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية واقعية لإصلاح القطاع الأمني على الأمدين المتوسط والطويل بدلاً من "قائمة مشتريات" تركز أساساً على الاحتياجات العسكرية، وأعربوا عن استعدهم لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح القطاع الأمني. وينبغي ألا تقتصر عناصر الاستراتيجية على المعدات والثكنات فحسب، بل أن تشمل عناصر التدريب والتدقيق والتوازن العرقي والقضاء العسكري والرقابة البرلمانية ودفع المرتبات، وأن تضم جهات فاعلة أخرى تشارك في توفير الأمن. وشهد التقدم في إصلاح القطاع الأمني تعثراً على مدى العام الماضي بسبب انعدام التنسيق داخل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وعدم رغبة المنسق الوطني المعني بإصلاح القطاع الأمني في التواصل مع المجتمع الدولي. وأبلغ رئيس الدولة الوفد بأن الحكومة اضطلعت بدورها كما ينبغي ولكنها بانتظار أن تأتي المساعدة من المجتمع الدولي. واعترف بأن قوات الأمن الوطني غير قادرة على التصدي بفعالية للتهديدات العديدة للجماعات المسلحة التي كثيراً ما تتألف من عناصر أجنبية. وذكر أن ملايين الدولارات

العديدة التي أنفقت على عمليات حفظ السلام المتعاقبة في جمهورية أفريقيا الوسطى كان بالإمكان استخدامها لتعزيز قدرات قوات الأمن الوطني إلى حد كبير، وبالتالي حل الكثير من المشاكل دون القيود المتصلة بولايات بعثات حفظ السلام. وفي غضون ذلك، بذلت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى كل ما في وسعها بالاستعانة بالوسائل المحدودة المتاحة لديها.

١٠ - وأوضح الوزير المسؤول عن الدفاع الوطني خلال الاجتماع المعقود مع اللجنة القطاعية المعنية بإصلاح القطاع الأمني أنه في أعقاب الحلقة الدراسية الوطنية المعقودة في عام ٢٠٠٨ بشأن إصلاح القطاع الأمني، نُفذت الأنشطة القصيرة الأمد على نحو مرضٍ وفقاً لجدول زمني متفق عليه. وتقاعد أفراد عسكريون لإتاحة تجنيد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، فيما يجري حالياً بناء ثكنات في مناطق عدة من البلد بتمويل من صندوق بناء السلام من أجل إنشاء جيش مرابط أفضل استعداداً للتصدي لمختلف التهديدات. والحكومة مستعدة لدمج المحاربين السابقين المسرحين في قوات الأمن مع احترام التوازن العرقي والقوام المناسب لتلك القوات في الوقت ذاته. ويجري إعداد قانون للقضاء العسكري. وفي أعقاب اجتماع المائدة المستديرة (الفاشل) بشأن إصلاح القطاع الأمني الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والذي عُرض خلاله ٢١ مشروعاً، خفّضت الحكومة عدد المشاريع الواردة في قائمة مشاريعها ذات الأولوية إلى ١٠ مشاريع جرى دمجها في ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥، وهي تتوقع أن تتلقى دعماً مالياً من المجتمع الدولي لتغطية التكلفة المقدّرة بـ ٥٥ مليون دولار لتنفيذ تلك المشاريع التي تركز أساساً على تعزيز القدرات المادية للقوات المسلحة.

١١ - وفيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام، أكدت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مجدداً خلال اجتماع مع اللجنة التوجيهية للصندوق تقديرها للموارد الهامة المتاحة لتنفيذ المشاريع في البلد، ولكنها أبلغت الوفد أيضاً بشعورها بالإحباط من جراء بطء صرف الأموال والإجراءات المعقدة والتكاليف العالية. وأوضح ممثل صندوق بناء السلام أنه في حين تقتضي الإجراءات الخاصة بالصندوق أن يعمل عن طريق وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فالهدف الأساسي المتوخى يتمثل في العمل لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى، وليس في تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن التكلفة العامة المحددة في ٧ في المائة تعد قاعدة عامة تنطبق على جميع وكالات الأمم المتحدة في كل بلد. واشتكى ممثلو المجتمع المدني من أن أولوياتهم لا تؤخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية لدى تقرير مشاريع الصندوق ذات الأولوية، ولكنهم يواجهون بكونهم يفتقرون للتنظيم الكافي والقدرة على التواصل والدفاع عن حقوقهم بصوت واحد. وخلال الزيارة الميدانية إلى بلدة انديلي،

زارت البعثة مستوصفا رسميا يديره مجلس اللاجئيين الدائركي ويموله صندوق بناء السلام. ويتبين من البعثة بوضوح أن عمليتي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حاجة إلى تمويل إضافي. لذا ينبغي الاضطلاع بأنشطة الدعوة من أجل الحصول على الاعتماد الثالث من الصندوق.

١٢ - وعلى صعيدي العدل وسيادة القانون، قام الوفد بزيارة سجن ناغرابا المركزي في بانغي، ووقف على الظروف السيئة التي يعيش فيها السجناء. وأوضح المراقب أن عدم التزويد بالكهرباء نهارا وتواتر انقطاع التزويد بالماء يطرحان مشكلا عويصا على مستوى إدارة السجن. وعلى سبيل متابعة الرسالة التي بعثها الرئيس إلى وزير العدل، تبين للرئيس أن العديد من السجناء لا يزالون في حالة احتجاز مؤقتة لمدة تزيد بكثير عن المدة المسموح بها قانونا. ولا يزال يتعين تحسين الأحوال الصحية في السجن، رغم أن الحصول على الشبكات الواقية من البعوض بمبادرة من الرئيس يعد تطورا إيجابيا. وفي نهاية البعثة، ناقش الرئيس هذه المسائل باقتضاب مع وزير العدل الذي أبلغ الرئيس بأن بعض المحتجزين لمدة طويلة في إطار الاحتجاز المؤقت قد أطلق سراحهم فعلا وبأنه سيعمل على متابعة المسائل الأخرى.

١٣ - وقدم أيضا رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إحاطة إلى الوفد عن حالة تنفيذ برنامج الحوار الإنمائية الرامي إلى دعم جهود الحكومة المبذولة من أجل القضاء على الفقر. وستقام الحوار الثلاثة الأولى في بوزوم وسيبوت وبمباري، حيث سيقوم السكان المحليون بأعمال بناء وصيانة الهيكلة الأساسية الحكومي، والهيكلة الأساسية الاقتصادي المتمثل في الأسواق ومحطات الحافلات وحفر النفايات مثلا، والطرق الفرعية. ويجري حاليا تعميم طلبات العروض، غير أنه من الصعب العثور على متعاقدين محليين مؤهلين. وسيشجع المحاربون السابقون إلى جانب عامة المواطنين على البحث عن عمل في مشاريع البناء هذه التي تستوعب يدا عاملة كثيفة. غير أن البرنامج لا يشمل أي محفزات لتوفير فرص العمل موجهة خصيصا للمحاربين السابقين. وستوفر منظمات غير حكومية دولية التدريب لمنظمات المجتمع المدني. وينبغي أن تكمل الحكومات والجهات المانحة الأخرى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي. ولا تزال الملكية الوطنية لهذا المشروع ضعيفة على الرغم من تكفل وزارة به.

١٤ - وناقش الوفد المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية مع الوسيط الوطني الذي أبرز النجاحات التي حققها فريقه مؤخرا والتحديات الرئيسية التي تواجهه على حد سواء. وعبر عن ضرورة مواصلة توطيد ولايته المؤسسية واقترح إنشاء شبكة للإنذار المبكر عن طريق نشر أعضاء من فريقه في سجون ومستشفيات مختارة يعهد إليهم بمسؤولية الإبلاغ عن وقوع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالتراجع. وأكد الوسيط من جديد أيضا الطابع المستعجل

لإدماج المحاربين السابقين المسرحين، بوسائل منها على الخصوص توفير فرص العمل لهم. وأوضح أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى تقويض مساعي الوساطة الجارية.

١٥ - وناقش الرئيس أيضا متابعة اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بروكسل مع وزير الدولة المكلف بالتخطيط الذي أبلغ الرئيس بأن ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية ستوضع في صيغتها النهائية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر بعد تلقي آخر مجموعة من التعليقات من الشركاء. ولا تزال حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تخطط لعقد اجتماع للمتابعة مع الجهات المانحة في بانغي يحتمل أن يعقد في أوائل عام ٢٠١٢. وأشار الرئيس على الوزير بوضع خطة عمل واقعية ترتب الأولويات وتغطي أكثر الاحتياجات إلحاحا خلال السنوات الأولى من فترة الخمس سنوات التي تغطيها ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية.

ثانيا - الملاحظات الختامية

١٦ - ترد فيما يلي استنتاجات وتوصيات وفد لجنة بناء السلام الذي زار جمهورية أفريقيا الوسطى.

تزايد أهمية السياق والبعد الإقليميين

١٧ - تسلم لجنة بناء السلام الآن وأكثر من أي وقت مضى بأهمية البعد الإقليمي لعملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب الاستفادة من المشاركة النشطة لبعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومن الدور النقدي الذي تؤديه في بعض الأحيان وتعزيزهما، ومن هذه المنظمات مثلا الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٨ - ومن ناحية أخرى، يكتسي مصدران من مصادر انعدام الاستقرار المتبقية في جمهورية أفريقيا الوسطى طابعا إقليميا ويتمثلان في التهديدات التي يشكلها جيش الرب للمقاومة في المنطقة الجنوبية الشرقية والجماعة التشادية التي يقودها بابا لاديه (رغم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار مع هذه الجماعة). وينبغي على هذا الصعيد كذلك تعزيز التعاون الفعال مع البلدان المجاورة التي تواجه تهديدات أمنية مماثلة. وقد ثبت نجاح عمل الوسيط الوطني في هذا السياق إلى حد كبير في الأشهر الأخيرة، لذا فإن المساعي الحميدة التي يضطلع بها الوسيط تستحق أن ينظر في تعزيزها.

إعادة الإدماج

١٩ - يعيد الوفد تأكيد أهمية الإسراع في تنفيذ عنصر إعادة الإدماج من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. ذلك أنه في ظل الانتظار الذي يعيشه عدد كبير من المحاربين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم، أضحى من المستعجل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية إعادة الإدماج التي نظرت فيها اللجنة التوجيهية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووافقت عليها وتسوية المسائل المتصلة بالتمويل اللازم ومصادره وبالآليات التي ستقام من أجل إدارة صرف الأموال.

٢٠ - ويؤكد الوفد أيضا أهمية دراسة برامج وأنشطة مختلف الشركاء الدوليين الجارية والمقررة بغرض تقييم إمكانية إقامة أوجه تآزر أكثر متانة بين هذه الأنشطة في مجال تنشيط الاقتصاد وعنصر إعادة الإدماج من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتمثل أحد هذه الأمثلة الواعدة إلى حد كبير مبدئيا في برنامج الاتحاد الأوروبي للمحاور الإنمائية الذي ينطوي على إمكانات توفير فرص العمل للمحاربين السابقين في مدن ثانوية مختلفة في البلد. ويمكن كذلك النظر في إمكانية تعديل الأنشطة الجارية التي يمولها البنك الدولي على نحو يتيح تيسير إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمعات المحلية المضيفة التي تضرر العديد منها من النزاع في السنوات السابقة.

إصلاح القطاع الأمني

٢١ - لاحظ الوفد استمرار الافتقار البين لاستراتيجية وطنية شاملة متوسطة إلى طويلة المدى لإصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتجسد حاليا عملية الإصلاح في مجموعة من ١٠ مشاريع منتقاة بشكل عشوائي فيما يبدو تقدر قيمتها بحوالي ٦٠ مليون دولار. ويبدو هذا النهج منقطع الصلة بهدف تشكيل جيش جمهوري فعال متنوع الأعراق وجيد التدريب. ويؤيد الوفد الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في سبيل إسداء المشورة وتوفير الخبرة التقنية لنظيره الوطني، ويشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تدع قنوات الحوار مفتوحة مع المجتمع الدولي.

٢٢ - وأعرب الوفد عن القلق لأن ولاية قوة بعثة توطيد السلام دون الإقليمية ستنتهي في عام ٢٠١٣، وهو يشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تكفل عدم تسبب انسحاب القوة في فراغ أمني. ويمكن إجراء تقييم في عام ٢٠١٢ من أجل تحليل الوضع القائم وقتئذ، وينبغي اتخاذ إجراءات لكفالة التمديد المحتمل لولاية قوة بعثة توطيد السلام إذا ما برر ذلك تحليل الوضع.

صندوق النقد الدولي

٢٣ - يساور الوفد القلق إزاء النتائج التي توصلت إليها بعثة صندوق النقد الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشجع الوفد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بإلحاح على التصرف بسرعة وموافاة صندوق النقد الدولي بالمبررات المطلوبة بغية تجاوز الحالة الراهنة بما يتيح استئناف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عمليتهما في البلد.

٢٤ - ويرحب الوفد بالإجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر الأخيرة لتصحيح ما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي من نتائج، وبالتدابير العملية التي اتخذت في بعض الحالات لمكافحة الفساد وإساءة استعمال الأموال العامة. ويشجع الوفد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة التصدي لمشكل الفساد وجها لوجه عن طريق التحقيق في الادعاءات واتخاذ التدابير اللازمة التي ينص عليها القانون.

دور المجتمع الدولي

٢٥ - يلاحظ الوفد بشيء من القلق الرأي الشائع في بعض الأوساط الذي يفيد بأن المجتمع الدولي لم يدعم المبادرات الوطنية بما يكفي من الحيوية، مما أدى إلى تأخير في برامج مثل برنامجي البلد المتعلقين بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبإصلاح القطاع الأمني. والتطورات الإيجابية التي طرأت مؤخرا، ولا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نتيجة لاتباع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لنهج استباقي بقدر أكبر تبعث على التشجيع جدا وتبرهن على الملكية الوطنية في هذا المجال. ويرى الوفد أن هذه التطورات تبرز أهمية الإرادة السياسية الفعلية التي لم يسبق لمس وجودها، وهي بالغة الأهمية في كفالة أداء المجتمع الدولي لدور استباقي بقدر أكبر في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، ترحب لجنة بناء السلام بالاهتمام الذي أعرب عنه عدد من الشركاء الجدد المحتملين في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١١، ومنهم أستراليا وتركيا والمغرب واليابان.

٢٦ - ويؤكد الوفد من جديد التزامه بالوقوف باستمرار إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يقف إلى جانبها عدد من قدامى الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف منذ سنين عديدة. وتدعو لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي في بانغي حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وضع أهداف واقعية يمكن بلوغها، بما يتيح التحكم في التوقعات.

العمل في المستقبل

٢٧ - سينتهي العمل بالإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (PBC/3/CAF/7) الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩ بجلول نهاية عام ٢٠١١. وتدعو لجنة بناء السلام الشركاء المعنيين إلى المشاركة على نحو بناء في مداولات تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى المقرر إجراؤها في الأسابيع والأشهر المقبلة بقصد تحديد طبيعة ونطاق عمل اللجنة مع جمهورية أفريقيا الوسطى في السنوات المقبلة بناء على ورقة استراتيجية البلد الثانية للحد من الفقر. وتتطلع اللجنة إلى تعميم الصيغة النهائية من ورقة الاستراتيجية الثانية في حينها.

المرفق الأول

اختصاصات الزيارة الميدانية للجنة بناء السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (١٠-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

أولا - أهداف الزيارة

١ - الأهداف العامة للزيارة الميدانية هي كما يلي:

(أ) مواصلة الحوار والتعاون الحقيقيين مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بعملية بناء السلام في البلد؛

(ب) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي يحددها الإطار الاستراتيجي القطري لبناء السلام وأطر بناء السلام القائمة الأخرى، على أساس الاستعراض الثاني للإطار الذي اعتمد بصورة غير رسمية في نيويورك بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومواصلة تحديث هذا الإطار في ضوء التغييرات على أرض الواقع؛

(ج) مواصلة المناقشات بشأن العمل في المستقبل بين لجنة بناء السلام وجمهورية أفريقيا الوسطى بعد انقضاء مدة الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، بما في ذلك التعاون مع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية وصناديقها وبرامجها على الصعيد القطري.

٢ - وخلال الزيارة الميدانية، سيسعى الوفد تحديداً إلى تحقيق ما يلي:

(أ) الاستفسار بشأن التقدم في وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية في البلد؛

(ب) تقييم التقدم المحرز لإحياء الحوار السياسي مع المعارضة وضمان استمراره واستدراك أية أوجه قصور انتخابية لدى إجراء الانتخابات المقبلة بهدف إيلاء الاهتمام الواجب للجهود المبذولة في هذا الصدد لدى العمل في المستقبل مع السلطات المنتخبة حديثاً وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مواصلة تنفيذ برنامج بناء السلام في البلد؛

(ج) تقييم التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح القطاع الأمني، مع التركيز على استراتيجية إعادة الإدماج وإعداد استراتيجية وطنية متوسطة وطويلة الأجل لإصلاح القطاع الأمني؛

- (د) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الحوار الإنمائية، وتحديد السبل التي تتيح للجنة بناء السلام أن تقدم دعمها؛
- (هـ) العمل مع النظير الوطني لتحديد العقبات الفعلية أو المتوقعة في عملية بناء السلام في البلد، والسبل الكفيلة بتجاوزها؛
- (و) تقييم التحسينات التي طرأت على ظروف الاحتجاز بسجن نغارابا المركزي في بانغي وتحديد التدابير المتخذة رداً على الرسالة التي وجهها رئيس لجنة بناء السلام إلى وزير العدل وسبل تعزيز سيادة القانون وقدرات نظام السجون.

ثانياً - الرسائل الأساسية بشأن أولويات بناء السلام

ألف - الرسائل العامة

٣ - الرسائل الأساسية للوفد هي كما يلي:

- (أ) الملكية الوطنية - تظل لجنة بناء السلام ملتزمة التزاماً تاماً بمبدأ الملكية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى الذي يتجلى على أفضل وجه من خلال وضع رؤية متفق عليها وشاملة لمستقبل البلد، عن طريق بناء السلام والتنمية؛
- (ب) الالتزام باتفاقات السلام - تهيب لجنة بناء السلام بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تحت جميع الأطراف المشاركة في عملية بناء السلام على إظهار التزامها باتفاقات السلام وإنهاء جميع الأعمال العدائية، مثل الأعمال العدائية التي شهدتها منطقة الشمال حول بريا في أيلول/سبتمبر، وأن تحت كافة الجماعات على الرجوع إلى مواقعها المتفق عليها، والانخراط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمشاركة في العملية السياسية؛
- (ج) المصالحة الوطنية - في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١ وما ترتبت عليها من نتائج، تشجع لجنة بناء السلام السلطات الوطنية على العمل مع جميع الأطراف (الأغلبية والمعارضة) لإرساء أسس مشاورات مفتوحة وشاملة بما يتيح انفتاح الساحة السياسية. ويأمل المجتمع الدولي بأن يتيح إنشاء منتدى لتبادل الآراء بين جميع الأطراف السياسية الظروف اللازم هيمتها لإحراز التقدم على جبهات أخرى.

باء - عمل لجنة بناء السلام مستقبلاً

- ٤ - تتطلع لجنة بناء السلام إلى مواصلة الحوار الحقيقي مع جميع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين المعنيين بشأن كيفية مواصلة عملها مع جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية في البلد.
- ٥ - وكخطوة أولى لتحديد عمل لجنة بناء السلام مستقبلاً في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيقوم الوفد بما يلي:

(أ) الاستفسار عن نوايا الحكومة في ما يتعلق بمتابعة اجتماع المائدة المستديرة للشركاء المعقود في بروكسل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ من حيث ترتيب الأولويات، وتحديد جدول زمني للتنفيذ، والاتصال بالجهات المانحة الحالية والمحتملة، مع مراعاة الحالة الراهنة في البلد؛

(ب) الاستفسار عن احتمال تنظيم نشاط للمتابعة في بانغي وعن الدعم المطلوب من منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد؛

(ج) تحري السبل مستقبلاً بشأن الطرق الكفيلة بتمكين الأمم المتحدة من تحسين الدعم الذي تقدمه، في الظروف السائدة التي تكتنفها صعوبات جمة، والاستفسار عن أفضل السبل الكفيلة بتمكين لجنة بناء السلام من المساعدة في الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة وإتاحتها على أرض الواقع؛

(د) الاستفسار عن الموقع المفرد لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة عمله في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية؛

(هـ) الاستفسار عن تقييم الشركاء الدوليين للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، واستكشاف سبل الاستفادة من التقدم المحرز، وتعزيز أوجه تآزر الجهود الدولية في عملية بناء السلام؛

(و) الاستفسار عن الآليات القائمة على المستوى القطري لتعزيز التنسيق والتعاون، عند الاقتضاء، بين الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة؛

(ز) الاستفسار عن نوايا الشركاء المحتملين.

جيم - إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦ - لا يزال إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج محط اهتمام لجنة بناء السلام، لا سيما عقب انعقاد اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي هذا الصدد، سيقوم الوفد بما يلي:

(أ) الاستفسار بشأن عزم الحكومة الدفع قدماً بهاتين العمليتين والسبل التي تتبعها الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الحكومة في مجالي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ب) تشجيع المناقشات وعقدتها وتبادل الخبرات في هذين المجالين، لا سيما مع البلدان الواقعة جنوب الكرة الأرضية والبلدان التي لديها خبرة مشابهة في عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛

(ج) مناقشة أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية متوسطة إلى طويلة الأجل لإصلاح القطاع الأمني، مع ربطها بأولويات بناء السلام الأخرى، كالحكم الرشيد وسيادة القانون وإصلاح قطاع العدالة. ولا يزال وضع استراتيجية وطنية متوسطة وطويلة الأجل لإصلاح القطاع الأمني بمساعدة تقنية ودعم من الخبراء الدوليين، ولا سيما الخبراء من جنوب الكرة الأرضية، يشكل أهمية كبرى للجنة بناء السلام.

٧ - ولا تزال لجنة بناء السلام تهتم في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ببعدها المتعلق بإعادة الإدماج التي يتعين مواصلة تحديد تفاصيلها، ولا سيما المسائل المتصلة بآلية تمويلها وصرف الأموال، والصلات بالأنشطة الجارية التي يمولها المجتمع الدولي في مجال تعافي المجتمعات المحلية.

٨ - وتهتم لجنة بناء السلام بالتفاصيل المتعلقة بوسائل جمع أخطر الأسلحة التي يستخدمها الممارسون السابقون في الجماعات المسلحة في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٩ - وتتابع لجنة بناء السلام عن كثب العملية الجارية لانضمام تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام إلى اتفاقات ليرفيل للسلام الشامل والتحاقه نتيجة ذلك بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمحادثات الجارية مع الجماعة المتمردة التشادية المعروفة بالجبهة الشعبية للإصلاح. وتقوم اللجنة أيضاً بمتابعة المساعي التي تبذلها الحكومة لتنفيذ وقف لإطلاق النار بين تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى

الديمقراطية من أجل التجمع، في سياق القتال الذي نشب مؤخراً بين الجماعتين في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد.

١٠ - وتهتم لجنة بناء السلام بما يبذل من جهود لزيادة الشفافية في استخدام الأموال من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نظراً إلى أن المبادرات المتخذة حتى الآن قلما تضاهي التبرعات التي يقدمها المجتمع الدولي.

دال - الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون

١١ - تتابع لجنة بناء السلام باهتمام شديد التطورات في مرحلة ما بعد الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتوصيات التي تقدمت بها المحكمة الدستورية ووافقت عليها الحكومة، وتمثل في مراجعة قانون الانتخابات، وحوسبة سجل الناخبين، وإنشاء هيئة دائمة ومستقلة تتولى تنظيم الانتخابات المقبلة.

١٢ - وتولي لجنة بناء السلام أيضاً أهمية للتقدم المحرز في مجال إنفاذ سيادة القانون، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الخطة العشرية لإصلاح قطاع العدالة.

١٣ - وخلال الزيارة الميدانية، سيقوم الوفد بما يلي:

(أ) الاستفسار عن تقييم المنظمات النسائية للعملية الانتخابية التي جرت مؤخراً وما ترتب عليها من مشاركة المرأة في الحكومة والجمعية الوطنية؛

(ب) الاستفسار عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان ومتابعة أداء مجلس حقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم؛

(ج) التشديد على ضرورة قيام الحكومة والمجتمع الدولي على حد سواء بتحقيقات بشأن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المبلغ عنها، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القانون والاحتجاز التعسفي والنهب والتعذيب على يد الكيانات المسلحة؛

(د) الإشادة بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لاتخاذها مؤخراً مبادرة تتعلق بنظام العدالة، ومواصلة التشديد على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها كأساس لاستدامة السلام والمصالحة؛

(هـ) تشجيع الحكومة على وضع التوجيهات بشأن السياسة العامة من أجل التصدي للانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بممارسة السحر، والعنف الجنساني، والعنف العائلي، والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة؛

- (و) التشديد على ضرورة وضع المعهد الوطني للقضاء تحت إشراف وزارة العدل، وليس تحت إشراف وزارة الدفاع؛
- (ز) التأكيد على ضرورة توشي الحكم الرشيد والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية لتحويل استغلال المعادن إلى مكسب من أجل التنمية الاقتصادية لجميع السكان؛
- (ح) التشديد على أهمية تعزيز شمولية التسوية السياسية والسعي لزيادة مشاركة الفئات المهمشة، مثل المحاربين السابقين والشباب في العملية السياسية.

هاء - الأطفال والتزاع المسلح والعنف الجنسي في التزاع

١٤ - خلال الزيارة الميدانية، سيقوم الوفد بما يلي:

- (أ) الترحيب بالخطوات المتخذة مؤخراً لوضع خطط عمل بالتعاون مع الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتشجيع إنجاز هذه المبادرات وإشراك الجماعات المسلحة الأخرى المدرجة أسماؤها في تقرير الأمين العام بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم إلى مجلس الأمن (S/2011/311) لغرض إنجاز خطة للعمل. وستتيح الزيارة المرتقبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، رادىكا كوماراسوامي، فرصة الاطلاع على هذه الجهود وتقديم الدعم للمبادرات الأخرى في مجال حماية الأطفال في البلد؛
- (ب) الاستفسار عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لكفالة حماية الأطفال، ولا سيما إعادة إدماج الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة في المدى الطويل؛
- (ج) الاستفسار عن الحالة الراهنة للعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال في البلد وعن السبل المتبعة لمعالجة هذه الحالة، والبحث في أفضل السبل التي تمكن لجنة بناء السلام من توفير المساعدة في هذا الصدد؛
- (د) الاستفسار عن كيفية قيام الأمم المتحدة بدعم تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح (انظر S/AC.51/2011/5).

١٥ - وتواصل لجنة بناء السلام تركيز اهتمامها على حماية المرأة وعلى الجهود التي تبذلها كل من الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في ذلك الصدد. وستزيد الزيارة المقرر أن

تجربتها الممتدة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، مارغو فالستروم،
أواخر عام ٢٠١١، من إبراز أهمية هذه المسألة.

١٦ - وانسجاماً مع روح الملكية الوطنية، بوسع لجنة بناء السلام أن تساعد الحكومة في
تحديد الجهود المتعين بذلها في مجال تعزيز حقوق المرأة والطفل، وتشجيع إدماجها في
الاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام. وينبغي للجنة أيضاً تحري سبل حشد الموارد لبناء
قدرات الوظائف الأساسية للحكومة التي تتناول حقوق المرأة والطفل، بما في ذلك برامج
توعية الجهاز الحكومي للحكومة في هذين المجالين.

واو - المحاور الإنمائية

١٧ - خلال الزيارة الميدانية، سيقوم الوفد بما يلي:

- (أ) التماس الحصول على تقرير مرحلي من الاتحاد الأوروبي الذي يتولى الريادة
في تنفيذ برنامج المحاور الإنمائية؛
- (ب) تحديد مداخل لمشاركة اللجنة في برنامج المحاور الإنمائية ودعمها له، مع
التركيز على عناصر هذا البرنامج التي من شأنها أن تسهم في بناء السلام في البلد؛
- (ج) تعزيز أوجه التآزر القائمة بين برنامج المحاور الإنمائية وورقة استراتيجية الحد
من الفقر الثانية في البلد وتحديد أوجه تآزر محتملة أخرى بينهما.

ثالثاً - تكوين الوفد

١٨ - تألف الوفد من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- يان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، ورئيس تشكيلة جمهورية
أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام
- شارل - أرميل دوبان، الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة
- أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة
- ميشال ريجيس أونانغا نداي، البعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة
- أمدور سانشيز - ريكو، وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة
- فريدريك يونغ، البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة
- فيليب فاندن بولكي، البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة
- براين ج. وليامز، مكتب دعم بناء السلام
- ألسندرا تراباتوني، مكتب دعم بناء السلام

المرفق الثاني

برنامج الزيارة

النشاط	الوقت
الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	
إحاطة أمنية	١٥/٤٥-١٥/١٥
إحاطة إعلامية يقدمها الممثل الخاص للأمين العام	١٦/٣٠-١٥/٤٥
إحاطة إعلامية يقدمها رؤساء أقسام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	١٧/٣٠-١٦/٣٠
اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري	١٨/٣٠-١٧/٣٠
الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	
اجتماع مع وزير الخارجية	١٠/٢٥-٩/٣٠
اجتماع مع رئيس الوزراء	١١/٤٥-١٠/٣٠
اجتماع مع اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	١٥/٣٠-١٤/٣٠
اجتماع مع اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح القطاع الأمني	١٧/٠٠-١٦/٠٠
الأربعاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	
اجتماع مع وزير الدولة للتخطيط ومع الرؤساء المشاركين للجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام	١٠/١٥-٩/٣٠
اجتماع مع اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام	١٢/١٥-١٠/١٥
اجتماع مع رئيس الجمعية الوطنية	١٣/٣٠-١٢/٣٠
اجتماع مع وزير الصحة	١٧/٠٠-١٦/٠٠
اجتماع مع المستشار المعني بالتعليم والشؤون الاجتماعية والقضايا الجنسانية في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	١٨/١٠-١٧/١٥

النشاط	الوقت
	الخميس ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
الجلسة الافتتاحية للمشاورات بشأن العدالة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى المنظمة من قِبَل شبكة عمل البرلمانين العالمي	١١/١٥-٩/٠٠
زيارة إلى سجن نغارابا المركزي في بانغي	١٢/٣٠-١١/٤٥
اجتماع مع لجنة الشركاء الخارجيين ومنتدى السفراء الأفارقة	١٥/٣٠-١٤/٣٠
اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني	١٦/٤٥-١٦/٠٠
اجتماع مع الوسيط الوطني	١٨/٠٠-١٧/١٥
عرض برنامج المحاور الإنمائية، الاتحاد الأوروبي	١٩/٣٠-١٨/١٥
	الجمعة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
زيارة إلى انديلي	١٥/٠٠-٩/٣٠
اجتماع مع رئيس الدولة	١٨/٠٠
مغادرة الوفد	السبت ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١